

مسار الحوار الليبي الحالي ومستقبل الحل السياسي

ملخص
هناك عوامل لنجاح أو فشل الحوار الليبي برعاية أممية في ظل بيئة متحركة عسكرياً، وشبه انفصال الأذرع المسلحة عن التيارات السياسية؛ حيث إن العائق الأهم في الحوار هو إمكانية تطبيقه في ظل تدخل قادة الميليشيات المسلحة على خط الاتفاقات السياسية، دون الرضوخ للممثلين السياسيين، فداخل كل تيار متشددون سياسياً وعسكرياً ممن يرغبون في الوصول بالمرحلة إلى نهايتها في معادلة تصفير الخصم والقضاء عليه، ويدخل على خط عوامل القتل والنجاح قدرة بعثة الأمم المتحدة على شراك الجميع في السلطة، وليس فقط توزيعها وفق اتفاق ملأه ليبي جديد.

وهناك احتمالات مفتوحة يتمثل أولها في التوصل إلى اتفاق يقضي ببناء المؤسسة الأمنية، وتشكيل حكومة توافق وطني تحت رقابة مجلس النواب والمؤتمر الوطني أو المجلس الأعلى للدولة؛ بينما يتمثل الثاني في توقيع مسودة الاتفاق بالأحرف الأولى في حال حضور المؤتمر الوطني العلم أو عدم حضوره، وبدء مناقشة تفصيلات حكومة التوافق الوطني، وإصدار بيان من مجلس الأمن الدولي يعلن فيه تأييد الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية للاتفاق، أما الثالث فهو توقيع المؤتمر على مسودة الاتفاق بعد إدخال تعديلات متعلقة بصلاحيات المجلس الأعلى للدولة في سحب الثقة من حكومة التوافق؛ بحيث تكون ملزمة.

مُ الحوار السياسي بين أطراف الأزمة الليبية يمر حلتين؛ الأولى قبل حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني؛ الذي فسّر على أنه حكم بعدم دستورية قانون الانتخابات مجلس النواب الليبي، وانتهت جلسة خدامس الأولى في ٢٩ من سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ بالدعوة إلى وقف الاقتتال في غرب ليبيا وشرقها، وفتح المطارات المغلقة، وعلاج جرحى طرفي المعارك (١)؛ وذلك على أن تستأنف جلسات الحوار بعد ٧ من أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي؛ بينما نادت الجلسة الثانية بالعاصمة طرابلس في ١١ من أكتوبر/تشرين الأول بحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وممثلة الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، بالتنام مجلس النواب الليبي؛ ومن ثم محاولة الخروج بحكومة توافقي وطني يتفق عليها جناح مجلس النواب (٢).

أما المرحلة الثانية فكانت بعد صدور حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، وهي اللحظة التي تغير فيها مسار التفاوض؛ فطرقا الحوار من أعضاء البرلمان المقاطعين والمؤيدين أضحت شرعيتهم محل جدل، ولا معنى للتفاوض بينهما في الوقت الذي تحول فيه المؤتمر الوطني العلم إلى طرف واقعي في الحوار الليبي؛ وهي اللحظة التي عثلت لاحقاً بمقترح من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على توسيع دائرة المشاركين في الحوار، فأعلن عن حوار يضم العسكريين ووعامة لقبائل والأحزاب السياسية والحركة النسائية في ليبيا.

مسودة الحوار الرابعة والخامسة ومواقف الأطراف

تتلخص نقاط الخلاف بين طرفي الأزمة الليبية في اختصاصات مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة، وإجراءات منح الثقة وسحبها من الحكومة، وبناء الجيش والأجهزة الأمنية. ولم تختلف المسودة الخامسة عن الرابعة فيما يتعلق بإليات تشكيل الحكومة؛ إلا أن نقطة الاتفاق بدت في ألية سحب الثقة من الحكومة؛ حيث كان رأي المجلس الأعلى للدولة ملزماً في الرابعة، وأصبح استشارياً في الخامسة، بإضافة موافقة ١٥٠ عضواً من مجلس النواب على سحب الثقة.

وفيما يتعلق بالجيش والمؤسسات الأمنية نصت النسخة الرابعة من المسودة على إعادة بنائه، في حين أوكلت الخامسة مهمة تفعيل الجيش إلى حكومة التوافق، وهو ما فهمه المؤتمر الوطني على أنه شرعية لما هو موجود على الأرض؛ خاصة عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر.

المؤتمر الوطني العام

من المفيد قراءة مواقف المؤتمر الوطني العام من المسار التفاوضي بعد إشراكه كطرف فاعل على الأرض بعد صدور حكم المحكمة العليا؛ إذ أعلن المؤتمر عن موقفه وشرطه للدخول في عملية التفاوض مع بيته الصادر في ١٨ من يناير/كانون الثاني من العام الجاري؛ فاشترط المؤتمر لنحو الحوار الالتزام بأهداف ثورة السابع عشر من فبراير/يناير؛ وهو في هذا الشرط يطالب بأن مجلس النواب غير ملزم بها؛ خاصة بعد تأييد المجلس لعملية الكرامة التي يراها المؤتمر بمثابة انقلابية على المسار الديمقراطي.

وقد طالب المؤتمر في بيانها بأن يكون حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا مبدئياً غير قابل للتساوم والمساومة السياسية؛ وانتهى إلى طلب أن يكون الحوار على الأراضي الليبية؛ مقترحاً أن تكون مدينة غات بالجانب الليبي مقراً للإطلاق لحواله، مستبعداً مدينة غات بسبب أنها جرت فيها المفاوضات الأولى؛ حتى لا يربط تأسيس مجلس النواب المؤيد والمقاطع لجلسات (٣).

ولفتت بيانات المؤتمر تسير على حد المனால் من التمسك بالشرط وطسالة الذكر؛ سواء في جلسات حوار جنيف أو الصحيرات المغربية إلى أن قدم مبعوث الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المسودة الثالثة للاتفاق السياسي في ٢٨ من إبريل/نيسان الماضي؛ التي اعترفت بمجلس النواب ممثلاً شرعياً للشعب الليبي؛ وبنيت مركزه القانوني في المرحلة الانتقالية الثالثة، وهو ما اعتبره المؤتمر إنقاصاً للبرلمان؛ الذي سنتهه وإلغاه في أكتوبر/تشرين الأول من العام الجاري؛ وذلك في الوقت الذي منحت فيه المسودة الأولى للمؤتمر دوراً استشارياً بعد تحول مسماه إلى المجلس الأعلى للدولة؛ إذ عيب المؤتمر على مقترح البعثة الأممية عدم التوازن في قراءة الواقع بشكل دقيق، فسيطرة العنيفة المسلحة الموالية للمؤتمر تمتد على ثلثي مساحة ليبيا تقريباً، فأعلن المؤتمر الوطني في بيان له في نهاية إبريل/نيسان الماضي موقفه الرافض للمسودة جملة وتفصيلاً (٤).

لا يخفى على المتابع للتحاليل التي أجراها المجلس الأعلى لرياسة المؤتمر الوطني العام وبعض أعضائه؛ الذين يمكن تسميتهم بالصقور؛ وبين الفريق الممثل للمؤتمر في حوار الصحيرات؛ وعلى الرغم من عدم وجود تصريحات أو بيانات رسمية تدعم هذه الفرضية، فإن رئيس المبعوثين (نوري أبو سهيم) وبعض الأعضاء يدعمون بعض قادة الكتائب المسلحة الرافضين للمسار التفاوضي الجاري على المستوى العام، والرأفئين بأضواء بعض إجراءات



الليبي خليفة حفتر بمدينة بنغازي شرق ليبيا في ١٦ من مايو/أيار ٢٠١٤، المسماة بالكرامة؛ التي امتدت إلى غرب ليبيا على يد كتائب القنصاع والصواعق والمدني والرشافة المتحالف مع مدينة الزنتان، فإن العملية العسكرية بدأت تدخل خط العمل السياسي منقسمة على نفسها بين مؤيد للحوار ومعارض له حسب تعريف مشروع قرار مجلس الأمن الدولي؛ الذي تحفظت عليه روسيا والصين، اللتان اعترضتا على إدراج عضو مجلس النواب المقاطعين من مصراته عبد الرحمن السويحلي والقائد الميداني من الزنتان عثمان المليطبة على القائمة الخاصة بالمقويات الدولية لمعركي الحوار (٧).

فكتيبة الحلبوس أكبر كتائب مصراته تسليحاً وقوة بشرية يتبعها خصوصاً بحمولة تصعيد المؤتمر من المشهد والاقبال على الشرعية؛ وذلك بالتصالح مع كتائب الزنتان وإدخالها كقوة أمنية مشتركة لحماية العاصمة طرابلس بحجة التوافق؛ وهو ما ترفضه كبرى كتائب سوق الجمعة وتاجورا وكتائب أخرى ترى في محاولة التصالح مع الزنتان انقلاباً على المسار الثوري؛ الذي تحركت بسببه ومن أجله عملية فجر ليبيا.

وقد جعلت هذه الوضعية الأمنية المعقدة داخل العاصمة وخارطة التحالفات التي تمتاز بالعسكرة وتراجع دور السياسة؛ جناح التصقور داخل المؤتمر الوطني العام يحاول التمسك من أية اتفاقات تتعلق بمستقبل المرحلة الانتقالية في حوار الصحيرات، متحالفاً مع كتائب منحها المؤتمر شرعية وجود، فأصدر قراراً بتشكيل "سواء المنطقة الغربية" المكون من مقاتلين من مدن ومناطق غرب ليبيا؛ وذلك على أن يصرّف لهم رقم عسكري، كما أن باب القبول للتصالح إلى هذا النوع ما زال مفتوحاً، ويبلغ عدد من تم قبولهم حتى الآن قرابة ١٤٠٠ عنصر، وسيمح لهم بالادواجية في العمل، وسيكون مقر اللواء ادارياً بمدينة الزاوية غرب طرابلس بشكل مؤقت؛ أما مقره العسكري فسيعمل في مدينة صرمان غرب طرابلس، وتمثل مهمة هذا اللواء الجديد في ضرب أي تحرك عسكري قد تقوم به كتيبة الحلبوس بالتعاون مع القوات العسكرية من الزنتان، وحسب هذه المعطيات فيس مستبعداً أن تكون طرابلس ساحة حرب جديدة بين رفاق يوليوتوموز الماضي؛ أي فجر ليبيا.

حوار الصحيرات أبو بكر بعيرة، ورئيس الوفد العضو امحمد شعيب من ذوي الاتجاه الوسط غير الرافض لمبدأ التفاوض والتنازل لإجازه.

وهذا الاختلاف داخل مجلس النواب الليبي يعود إلى تباين توجهات الأعضاء؛ فعوض المجلس بالحوار أبو بكر بعيرة من ذوي التوجهات الفيدرالية؛ التي اختلفت مع توجهات أعضاء آخرين مؤيدون لعملية كرامة خليفة؛ وذلك بعد أن تبين نزوع الأخير نحو الاستحواذ على السلطة، من خلال تكليفه قائداً عاماً للجيش الليبي في مارس/آذار الماضي؛ وهذا في الوقت الذي يوجد فيه منصفان، القائد الأعلى للقوات المسلحة المنابر رئيس مجلس النواب خليفة صالح، ورئيس الأركان العلة المنابر اللواء عبد الرزاق الناظوري؛ فرفض أبو بكر بعيرة تاجيح الشرع من قبل أناصر عملية الكرامة ضد عملية الحوار الجارية، معتقداً أن الزنتان وإدخالها كقوة أمنية مشتركة لحماية العاصمة معاناة الناس (١٠)؛ وعلى الرغم من الفرصة المتاحة لمجلس النواب من خلال الحوار للاستمرار ضمن المشهد السياسي في المرحلة الانتقالية الثالثة، فإن ارتهاق بعض أعضائه لعملية الكرامة العسكرية محسناً، وتوجهات إقليمية جعله يطالب باختصاصات نفسه؛ وذلك في مقابل نزعها عن المؤتمر الوطني، وهو ما يعني تجريد الحوار ومراوحتة أو فشلها.

عملية الكرامة

استطاعت عملية الكرامة بقيادة حفتر منذ انطلاقها أن تحصل على دعم وتأييد شعبي في شرق ليبيا، ليس فقط بدعوة من محاربة الإرهاب؛ بل نالت الاعتراف الرسمي من الأميركي ليبييا ديفيد ساترفيلد عن هذا التوجه أو المصير الذي يشهده حفتر في أحاديث جانبية على هامش لقاء الفراق الليبيين في برلين في ١٠ من يونيو/حزيران الماضي؛ إذ فتح الباب أمام حفتر للخروج الأمان من المعادلة السياسية الليبية (١٤)، وفق هذا التحليل ليس أمام عملية الكرامة وقائدها حفتر إلا الاستمرار في تصعيد المعارك العسكرية، وفتح جبهات جديدة في غرب وشرق وجنوب ليبيا، إلى حين عقد تسوية مرضية يكون لحفتر فيها موقع الصدارة.

موقف مجلس النواب الليبي

مجلس نواب الليبي المنقسم في مدينة طبرق منقسم بدوره حبال جدوى استمرار فرصة التفاوض للخروج بحل سلمي، أو الركوب إلى معادلة خليفة حفتر القنصاع؛ باستمرار الحرب إلى نهايتها حتى تحقيق الانتصار؛ فالأعضاء: عيسى سليمان العربي، وطارق صقصر الجروشي، ويونس فوش، وطارق الجهاني، وفرج الباشم، وزيد داغم، وسيساويون وإعلاميون مساندون لهم كاستشاري فريق الحوار السابقين بمجلس النواب؛ يوسف القماطي، ومحمود المصري، يدعون في اتجاه أن لا يتنازل مجلس النواب عن شروطه؛ التي من أهمها اعتبار البرلمان الجهة الشرعية الوحيدة، وهو ما على عدم الاعتراف بحكم المحكمة العليا، وإسناد سحب الثقة للحكومة إلى البرلمان، وأن تكون جميع القائد الأعلى للقوات المسلحة ضمن صلاحيات مجلس النواب، ورفض مسألة إعادة تشكيل الجيش والشرطة، والمطالبة بدع ما هو موجود منها من أسام واقعية على الأرض، إضافة إلى اختصاص تعيين المناصب العليا في الدولة الليبية (٨)؛ بل من الأعضاء من ذهب إلى حد الدعوة إلى مقاطعة الحوار، والتركيز على معارضة الفراغ الدستوري بعد انتهاء ولاية مجلس النواب المنقسم في طبرق (٩)؛ بينما يعتبر عضو مجلس النواب المشارك في

موقف دار الإفتاء الليبية

أحدث موقف لدار الإفتاء الليبية -التي يترأسها الشيخ الصادق الغرياني- كان في ٣٠ من يونيو/حزيران الماضي، معضلة كبيرة؛ وذلك عندما رأت عدم جواز التوقيع على أي اتفاق يُبطل أحكام القضاء الليبي؛ معلة ذلك بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف، ولا يجوز نقضه -بإجماع الأمة- ما لم يخالف النص أو الإجماع حسب نص الفتوى. وهو ما يعني أن أي اتفاق في الصحيرات المغربية لا يرفع في حسبه حكم الدائرة الدستورية فهو باطل شرعاً؛ أي إن مستوى التصعيد في الأزمة تداخلت فيه الفتوى الليبية بالعمل السياسي، ويعني أيضاً ضرورة موجعة لجهود فريق حوار المؤتمر الوطني العلم؛ الذي دخل مفاوضات الصحيرات بعقلية سياسية متنازلة عن حكم المحكمة العليا في سبيل تحقيق حد أدنى من الاستقرار ووقف العمليات العسكرية (٦).

موقف عملية فجر ليبيا

على الرغم من أن عملية فجر ليبيا انطلقت في يوليوتوموز من العام الماضي؛ لم تكن حركة سياسية؛ بل كانت رداً عسكرياً حسب آلياتها المنشورة. على المحاولة الانقلابية التي شنّها قائد جيش مجلس النواب

هشام الشلوي محلل سياسي وباحث ليبي

نحول الحوار دون الحصول على إذن سابق من رئاسة المؤتمر (١٥). وبيانه في ٢١ من مايو/أيار الماضي الذي أعلن فيه استياءه من أفراد بعض المجالس البلدية والكتائب المسلحة في عقد مصالحات أو زيارة دول أجنبية وعربية دون التشسيق معه (١٦)، وكان آخرها الشكوى التي تقدم بها رئيس المؤتمر (نوري أبو سهيم) احتجاجاً على زيارة المبعوث الأممي ليون لمدينة مصراتة وعقد اجتماعات مع مجلسها البلدي وقادة بعض الكتائب المسلحة من المنطقة الغربية (١٧).

إن العائق الأهم في مسيرة الحوار الليبي ليس في التوصل إلى اتفاق مرضٍ لكلا طرفي النزاع؛ بل في إمكانية تطبيقه في ظل ما يمكن تسميته بتدخل قادة الميليشيات المسلحة على خط القبول أو الرفض للاتفاقات السياسية، دون الرضوخ للممثلين السياسيين، وتطبيق هذه الظاهرة على مجلس النواب الليبي وعملية الكرامة، كما ينطبق على المؤتمر الوطني وعملية فجر ليبيا العسكرية.

فداخل كل تيار من طرقي النزاع متشددون سياسياً وعسكرياً يرغبون في الوصول بالمرحلة على الأرض إلى نهايتها في معادلة تصفير الخصم والقضاء عليه، وإذلال قواعه المجتمعية، وتصنيفهم عدواً يجب قنناله، على الرغم من أن التجربة من منتصف مايو/أيار ٢٠١٤ آيات أنه لا يمكن حل الأزمة السياسية من خلال الحرب الأهلية. ويدخل على خط عوامل القتل والنجاح قدرة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تقديم حلول ناجعة تشترك الجميع في السلطة، وليس فقط توزيعها وفق اتفاق طائف ليبي جديد؛ فالملحوظ أن بعثة الأمم المتحدة والدول الكبرى من ورانها تحاول ترقية مجلس النواب الليبي وتصعيده من جهة الاختصاصات الممنوحة له؛ وذلك في الوقت الذي كادت مدة مجلس النواب القانونية تنتهي فيه. إن عدم رغبة البعثة والدول الكبرى في النظر إلى واقع يسيطر فيه المؤيدون للمؤتمر الوطني على ثلثي مساحة ليبيا، يوجع الصراع في صورة مظلومية، وهي مظلومية تمتلك من عوامل التنسج والقوة ما يجعل احتواها وفق توافقات سياسية مرضية من ناحية الإشراف في السلطة، والتوجه نحو محاربة خطر تنظيم الدولة الإسلامية، أفضل في اتجاه التسوية وعملية السلم الأهلي.

السيناريوهات الممكنة

السيناريو الأول: يتصلح في التوصل إلى اتفاق يقضي ببناء المؤسسة العسكرية والشرطة، وتشكيل حكومة توافق وطني ذات صلاحيات تنفيذية، وتحت رقابة مجلس النواب والمؤتمر الوطني أو المجلس الأعلى للدولة، وتعيين كبار مسؤولين الدولة بموجب اتفاق بين الجسمين التشريعيين، وتوجه الجهود لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

السيناريو الثاني: توقيع مسودة الاتفاق بالأحرف الأولى في حال حضور المؤتمر الوطني العلم أو عدم حضوره، وبدء مناقشة تفصيلات حكومة التوافق الوطني، وإصدار بيان من مجلس الأمن الدولي يعلن فيه تأييد الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية للاتفاق؛ خاصة أن سفراء الدول الأوروبية عدا ألمانيا تعودوا المؤتمر الوطني في رسائله لريسيه (نوري أبو سهيم) بفرض عقوبات دولية على معركي الحوار.

السيناريو الثالث: توقيع المؤتمر على مسودة الاتفاق بعد إدخال تعديلات متعلقة بصلاحيات المجلس الأعلى للدولة في سحب الثقة من حكومة التوافق؛ بحيث تكون ملزمة، وإشراك المجلس الأعلى في إدخال مسودة الاتفاق كتدعيي تنبع على الإعلان الدستوري كمرحلة انتقالية ثالثة لمدة سنة قابلة للتتمديد.

خاتمة

المشهد السياسي الليبي بالغ التعقيد لتداخل عوامل مجتمعية وثقافية وإقليمية ودولية على خط المعالجت وزوايا النظر إلى طبيعة أمرته؛ حيث إن فشل المفاوضات تستفيد منه الجاعات المنطرفة؛ خاصة تنظيم الدولة الإسلامية، التي يأمل أن لا يمت التوافق على حكومة وحدة وطنية تنصدي لتوسعه وسط ليبيا؛ وذلك مع ظهور إرهابيات إمكانية تصعيد دور كائلي حدثت في مدينة درنة شرق ليبيا في يونيو/حزيران الماضي.

المصادر

- جلسة حوار بين الليبيين في غدامس والتفاق على تدابير لبناء الثقة وعلى اجتماعات لاحقة، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بتاريخ ٢٩ من سبتمبر/أيلول ٢٠١٤.
- ar-JO - مختلفات من تصريحات الممثل الخاص للأمين العام برناردو ليون في افتتاح اجتماع البرلمانيين في طرابلس، بتاريخ ١١ من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤.
- بيان منشور على موقع المؤتمر الوطني العام، بتاريخ ١٨ من يناير/كانون الثاني ٢٠١٥.
- بيان المؤتمر الوطني العام الرافض للمسودة الرابعة في ٢٨ من إبريل/نيسان ٢٠١٥.
- فتوى دار الإفتاء الليبية على صفحتها الرسمية بموقع الفيسبوك، بتاريخ ٣٠ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- محمد صوان: الدعوة لوفدي المؤتمر والنواب إلى تقديم أكبر قدر من التنازلات، بتاريخ ٢٩ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- روسيا والصين ترافقان إدراج ليبيا في قائمة الأمم المتحدة السوداء، بتاريخ ٦ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- Guerra civile 6 un blacklist block عضو مجلس النواب الليبي طارق الجروشي، بتاريخ ٢٤ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- Préf=story عضو مجلس النواب عيسى الجريسي ومعالجة الفراغ السياسي، بتاريخ ٢٧ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- pnref=story أبو بكر بعيرة: هدف الحوار هو إنهاء معاناة الناس، ووقف تمدد الإرهاب، بتاريخ ٢٨ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- بيان مجلس النواب الليبي يعلن فيه تبنيه لعملية الكرامة، بتاريخ ١٦ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤.
- بيان مجلس النواب الليبي يعلن فيه عملية فجر ليبيا إرهابية، بتاريخ ١٦ من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤.
- ليبيا بعد نحو عام من الحرب الأهلية، مجلة أوروبيونوتي الإيطالية، ترجمة: المرصد الليبي للأعلام، بتاريخ ٢٥ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- Guerra civile (14) حديث شخصي مع مستشار لفريق حوار المؤتمر الوطني العام، بتاريخ ١٠ من يونيو/حزيران ٢٠١٥.
- بيان المؤتمر الوطني العام في ٢٣ من إبريل/نيسان الماضي.
- بيان المؤتمر الوطني في ٢١ من مايو/أيار.
- بيان (نوري أبو سهيم) رئيس المؤتمر الوطني العام بتاريخ ٢١ من مايو/أيار ٢٠١٥.